

مداخلة مقدمة من منظمة أوتاد لمكافحة الفساد إلى لجلسة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي ، بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية

## جلسة الجمعة 2 ديسمبر 2022

السيد رئيس المؤتمر والحاضرون جميعاً

في البداية أتقدم بالشكر لكم لإتاحة الفرصة لي للتحدث

أتابع غالبية النقاش منذ بداية هذه الدورة ، هناك الكثير من الملاحظات والمقترحات الرائعة التي طرحها المشاركون ، وأتفق مع الجميع حول أهمية إصدار صك دولي شامل بشأن التلوث البلاستيكي والتلوث البحري

فبيئة كوكبنا أصبحت في خطر وهذه الإتفاقية ستكون إضافة جديدة في غاية الأهمية

لكن ألا تلاحظون أنه كلما صدر إتفاقيات دولية أو إقليمية وحتى تشريعات وطنية جديدة تتعلق بحماية البيئة والمناخ بأننا نخلق فرص جديدة لممارسة الفساد والجرائم المنظمة ، وتصنع المزيد من الفاسدين في مجتمعاتنا

هذا شئ متوقع أصلاً ، فكل إتفاقية دولية ملزمة جديدة تقوم بتجريم وقائع لم تكن مجرمة من قبل، أو تفرض قيوداً جديدة على ممارسات وأشياء كانت تمارس سابقاً بصورة مفتوحة وغير مقيدة بقوانين وطنية أو موثيق دولية ، ما يؤثر سلباً على مصادر الدخل للعديد من الفئات نتيجة ذلك ،

صحيح أن جميع التشريعات الوطنية والدولية تضع تدابير خاصة للوقاية من الفساد و الممارسات غير القانونية المرتبطة بها، إلا أنها في العادة ليست كافية، ولا تأخذ بالإعتبار العديد من الأمور والتي يمكن أن تتحول إلى عوامل مساعدة لظهور جرائم جديدة يمكن أن تنتشر إلى درجة يصعب السيطرة عليها مستقبلاً.

فهناك أفراد وشركات وحتى مؤسسات حكومية تتضرر مصالحها وهو ما يضطرهم للبحث عن أساليب وطرق للتحايل على التشريعات وتجاوزها ، وأحد أكثر تلك الأساليب والطرق غير القانونية هي ممارسات الفساد كدفع الرشاوى وإستغلال الوظيفة العمومية للإثراء غير المشروع والتهريب والإتجار غير المشروع بالموارد وغيرها

هناك الكثير من الممارسات التي لم تكن تلك الفئات بحاجة لدفع رشاوى مقابل قيامهم بها ، لكن بعد صدور الموثيق الدولية الملزمة سيفتح المجال لموظف عمومي لأخذ الرشوة مقابل السماح للأخرين بالقيام بأعمال أصبحت غير قانونية ،

فهل يعني ذلك أن نتوقف عن إصدار أي صكوك دولية جديدة تتعلق بالحفاظ على البيئة وإنقاذ المناخ .

لا ، بل نحن لا نزال بحاجة ماسة إلى إصدار المزيد ، ولكن يجب أن نؤخذ في إعتبارنا هذه المشكلة.

لذلك أدعو الجميع إلى أن تكون البداية من هنا، وذلك بأن تتضمن هذه الإتفاقية المزيد التدابير الخاصة التي تلزم الدول الأطراف بمكافحة الفساد والجرائم المنظمة المتعلقة بالتلوث البلاستيكي والتلوث البحري بالبلاستيك ، وبوضع حلول مناسبة لمعالجة الأضرار التي ستعرض لها الفئات التي ستتضرر مصالحها المشروعة من هذه الإتفاقية. شكراً للجميع على الإستماع ،،،، خالص تحياتي

السيد طاهر الهاتف

منظمة AWTAD لمكافحة الفساد